

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
قطاع التنمية المستدامة

التوجهات القانونية والاستراتيجية والعملية لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

السيدة العابد لوينى

رئيسة مصلحة التدبير المندمج للسلحل

الندوة الثالثة لمشروع تومالي، حمامات سوسة، تونس

2025-29 نوفمبر

- المراجع المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتقديرها 1
- المراجع المتعلقة بتدبير النفايات 2
- المخطط الوطني وال تصاميم الجهوية للساحل 3
- التدابير المتخذة من أجل تقليل استعمال البلاستيك 4
- نتائج الدراسات المتعلقة بتطبيق EPR على مواد البلاستيكية ومواد التغليف والتغليف 5
- مقترنات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك 6

وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود

يشمل الساحل المغربي 9 من أصل 12 الجهة بالمملكة ويضم أكثر من نصف السكان

واجهتان بحريتان تبلغ 3500 كلم



مجال بحري أهم من المجال البري (236 000 كلم²)



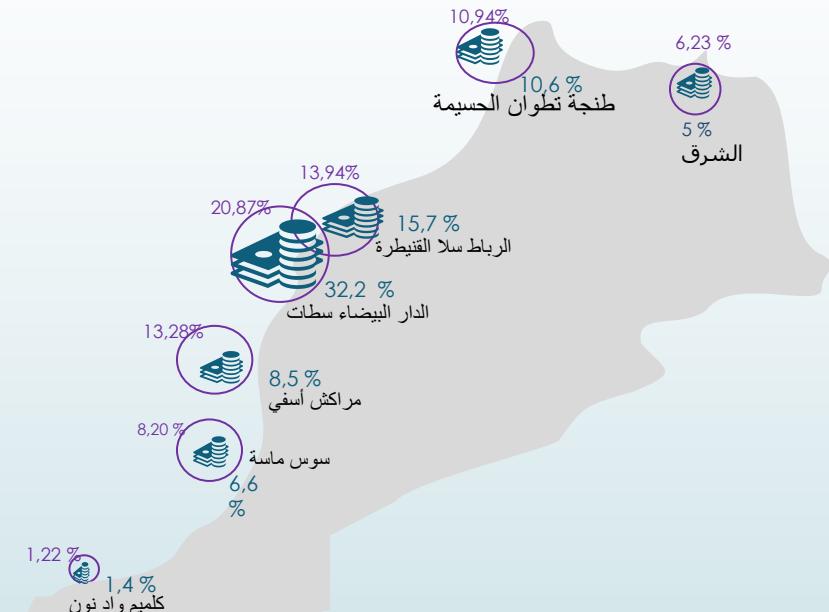
9 جهات ساحلية
42 عمالة وإقليم
183 جماعة ترابية ساحلية



51% من السكان على الصعيد الوطني 70% منها في
المجال الحضري



83% من الناتج الوطني الخام يرتكز بالجهة الشمالية



التوزيع السكاني و انتاج الناتج الداخلي الخام للساحل

نسبة الناتج الداخلي الخام (2023)

الوزن الديموغرافي للمناطق الساحلية (2024)

وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود

يتميز الساحل المغربي بغناه بالموارد الطبيعية ويتمتع بإمكانيات هائلة تشكل أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة



الصيد البحري
أول منتج أفريقيا و 25 على الصعيد العالمي



تربيبة الأحياء المائية
183 مشروع منجز و 117 مرخص



البني التحتية والموانئ
98 % من المبادرات التجارية تمر عبر الموانئ



الفلحة
مساهمة كبيرة في الناتج الوطني الخام
خطط زراعية إقليمية في 9 جهات ساحلية



الماء
عدة محطات لتحلية مياه البحر
عدة محطات لمعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها



البيئة
38 موقع ذو أهمية بيولوجية وايكولوجية
8 محميات بحرية
3 منتزهات طبيعية



الثقافة
موقع ومعالم تاريخية مصنفة



الصناعة
90 % من المنشآت الصناعية تقع على الساحل



السياحة
35 % من القدرة السياحية



جودة مياه السباحة
سنة 2024، 93% من المحطات ذات جودة ميكروببيولوجية
تنتوافق مع المعيار المغربي الجديد NM 03.7.199



وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود (تابع)

تُخضع السواحل المغربية لقيود طبيعية وضغط بشريّة شديدة

الاستغلال المفرط من طرف مختلف القطاعات



الصرف الصحي



الضغط الديموغرافي



استغلال الرمال والتجريف



سكان الساحل : أكثر من 51% من إجمالي السكان

الاستغلال المفرط للثروات السمكية

الاستغلال المفرط لرمال الساحل

35% من الطاقة الاستيعابية للسياحة الوطنية مرتكزة على الساحل

حركة الملاحة العالمية : حوالي 100.000 سفينة تعبّر مضيق جبل طارق كل عام، مع خطر كبير للتلوث
العرضي (خمس (1/5) حركة الملاحة البحرية العالمية

الصرف الصحي والنفايات (المنزلي والصناعي)

التغيرات المناخية التي تسبّب اختلالات في التوازن الفزيائي والكميائي، وتغيير خط الساحل (تراجع)،
وارتفاع مستوى سطح البحر، وتملّح طبقات المياه الجوفية، وتدّهور التنوع البيولوجي، الخ.

المراجع الدستورية والتشريعية المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتنميتها

دستور
المملكة
2011

المادة 31

التنمية المستدامة حق لكل المواطنين

المادة 35

تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة

المواد 6 و 7

تبني تدابير تشريعية ومؤسساتية واقتصادية ومالية من أجل حماية المنظومات البحرية والساحلية والمناطق الرطبة من آثار كل الأنشطة التي من شأنها تلوث المياه والموارد أو استنزافها

المادة 14

تعتمد الحكومة، داخل أجل سنة تبتدئ من تاريخ نشر هذا القانون الإطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

القانون الاسطار
99-12

المادة الأولى

يحدد المبادئ والقواعد الأساسية من أجل تدبير مندمج ومستدام للساحل قصد حمايته واستصلاحه والمحافظة عليه

المواد 3 و 4 و 6 و 7 و 8

إعداد المخطط الوطني وال تصاميم الجوية للتدبير المندمج للساحل

القانون المتعلق
بالساحل

81-12

المراجع الاستراتيجية المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتنميتها

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD 2030)

المحور 10 : تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات من أجل تحقيق اقتصاد دائري

المحور الأول: تحسين التدبير المستدام للساحل

النموذج الاقتصادي الجديد 2035

المحافظة على الثروات الطبيعية وتنمية مقاومة المجالات الترابية للتغيرات المناخية
جعل الاقتصاد الدائري خياراً للدولة من خلال اعتماد إطار مؤسسي مناسب وأسلوب حكامة مناسب

أجندة التنمية المستدامة 2030

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتجاج مستدامة

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام من أجل تنمية مستدامة

الرهان 2 : إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

الرهان 5 : إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة:

أهم توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

هدف التنمية المستدامة 12

هدف التنمية المستدامة 14

المراجع الدستورية والتشريعية المتعلقة بتدبير النفايات وتشميدها

دستور
المملكة
2011

المادة 31

التنمية المستدامة حق لكل المواطنين

تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، **والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية**، وعلى حقوق الأجيال القادمة

المادة 35

القانون المتعلق
بتدبير النفايات
28-00

الهدف 2
39

تنظيم عمليات جمع النفايات ونقلها وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها **بطريقة عقلانية** من الناحية الايكولوجية.

تشمي النفايات بإعادة استعمالها أو تدويرها أو بكل عملية أخرى لأجل الحصول من هذه النفايات على مواد قابلة للاستعمال من جديد أو على **الطاقة**.

المادة 8

تحديث القانون 28-00 من أجل : وضع نظام **الجمع الانتقائي** للنفايات؛ تطوير تقنيات **تشمي النفايات**؛ إدراج مبدأ **المسؤولية الموسعة للمنتج**

المادة 30

يحدث **نظام جبائي بيئي** يتكون من رسوم **إيكولوجية** وتعريفات **تفرض** على الأنشطة المتسمة بارتفاع مستوى التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية

القانون الاطار
99-12

فرض **الضريبة الإيكولوجية على البلاستيك** في قانون المالية لسنة 2013 (1,5% ad valorem)

المادة 12

قانون المالية
2013
ثم 2016

ومراجعتها سنة 2016 حسب القيمة (1%).

المادة 9

المخطط الوطني للساحل

المخطط الوطني للساحل : 6 محاور استراتيجية و 20 هدف استراتيجي

2. بلورة أدوات للتخطيط الترابي تتماشى والسياسات الوطنية لإعداد التراب و مع أهداف وتوجهات المخطط الوطني للساحل

- إدماج متطلبات المحافظة والحماية والتنمية في المخططات الترابية وفي برامج الاستثمار على مستوى الساحل ؛
- العمل على انسجام آليات تهيئة المجال مع متطلبات التدبير المندمج للساحل ؛
- ضمان الانسجام بين برامج الاستثمار على مستوى الساحل مع تحديد المؤشرات المناسبة لهذا الانسجام.

4. ضمان تنمية أفضل للساحل

- تثمين التراث الثقافي بغرض المحافظة عليه وتشجيع الاقتصاد الأزرق والأخضر باعتبارهما رافعة للتنمية المستدامة للساحل؛
 - إنشاء المناطق الساحلية أخذًا بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة؛
 - جعل الساحل فضاء مشتركاً ومحميًّا؛
 - إنشاء المهن البحرية الجديدة لدعم الاقتصاد الأزرق والأخضر
6. تعزيز وتنمية قدرات الفاعلين لإنجاح حماية الساحل وتنميته

- تقوية قدرات جميع الفاعلين المعنيين من أجل القيام بأدوارهم في مجال حماية الساحل وتنميته؛
- تعزيز دور المجتمع المدني، كشريك فيا لتنمية لحماية الساحل وتنميته؛
- تحسين وإخبار المواطنين بالقيم البيئية والثقافية للساحل ومتطلبات المحافظة عليه.

1. إرساء حكامة للساحل تسمح بضمان فعالية التدابير المتخذة لتنميته مع العمل على وقاية أنظمته البيئية والحفاظ عليها

- وضع التشاور والتنسيق المؤسسي في صلب مسلسل اتخاذ القرار وتشجيع التقانة السياسات القطاعية المرتبطة بالساحل ؛
- تعزيز وتفعيل التدابير المتخذة لتحقيق التدبير المندمج للساحل ؛
- وضع آليات لتمويل الاقتصاد الأزرق والأخضر على مستوى الساحل ؛
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تدبير أفضل للساحل ؛
- تعزيز المسلسل التشاركي حول التدبير المندمج للساحل.

3. حماية وقاية النظام البيئي الساحلي من التدهور

- **الوقاية من التأثيرات السلبية والمتراكمة المترتبة عن الأنشطة السوسية الاقتصادية والتحفيف منها ؛**
- حماية الأنظمة البيئية البحرية والمناطق الساحلية بصفة مستدامة
- تعزيز مقاومة الساحل قصد مواجهة التغيرات المناخية
- تطوير المعرفة قصد توجيه اتخاذ القرار نحو تنمية مستدامة للساحل .

- تقوية قدرات جميع الفاعلين المعنيين من أجل القيام بأدوارهم في مجال حماية الساحل وتنميته؛
- تعزيز دور المجتمع المدني، كشريك فيا لتنمية لحماية الساحل وتنميته؛
- تحسين وإخبار المواطنين بالقيم البيئية والثقافية للساحل ومتطلبات المحافظة عليه

التصاميم الجهوية للساحل

اعداد التصاميم الجهوية للساحل

- يعتمد اعداد التصميم الجهوی للساحل على إطارين رئيسيين اثنين:
 - إطار استراتيжи مستوحى من المخطط الوطني للساحل، يترجم إلى رؤية شاملة لساحل المنطقة المعنية وأهداف استراتيجية؛
 - إطار عملی يحدد الأهداف العملية، مقسماً إلى أهداف عملية منزلة إلى مشاريع ل الوقاية والحماية والمحافظة على الساحل وتطويره وتعزيزه.

- تتضمن عملية اعداد التصميم الجهوی للساحل المراحل الآتية:



5 تصاميم جهوية حاليا في قيد الإنجاز ل 5 من أصل 9 جهات ساحلية

التدابير المتخذة من أجل تقليل استعمال الأكياس البلاستيك بالمغرب

- سنة 2009، أصدرت وزارة الصناعة المعيار 11 4050 NM، الذي يحظر تصنيع الأكياس البلاستيكية السوداء.
- سنة 2010، اختار المغرب، كغيره من الدول، استعمال **الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي أو الأكسدة**، إلا أن هذا القرار أدى إلى نتائج سلبية (البلاستيك الدقيق).
- في عام 2013، فرض المغرب الضريبة الإيكولوجية على **البلاستيك** (46,9 مليون أورو لتمويل مشاريع إنجاز مراكز فرز النفايات بالمطارات المراقبة ومشروعين للفرز القبلي للنفايات و 8,5 مليون أورو لجمع الأكياس البلاستيكية من الأماكن العامة)
- في عام 2015، حظر المغرب (القانون 15-77) **تصنيع واستيراد وتصدير وتسويق واستخدام الأكياس البلاستيكية** (أكياس الشراء)، مصحوباً ببرنامج وآليات دعم للمصنعين. مكن هذا البرنامج من:
 - ✓ تحويل 25 شركة بدعم مالي قدره 6,5 مليون أورو، ووفر 600 فرصة عمل جديدة.
 - ✓ حصلت 19 شركة أخرى على مساعدات بقيمة 5 مليون أورو لإنتاج حلول بديلة.

التدابير المتخذة من أجل تقليل استعمال البلاستيك بالمغرب

► بين عامي 2016 و2017، مولت عائدات الضريبة الائيكولوجية على البلاستيك 8,5 مليون أورو عملية جمع (من الأماكن العامة) وحرق أكثر من 7000 طن من الأكياس البلاستيكية في أفران الأسمنت.



► وزّعت أكثر من 2,4 مليون كيس قماشى مجاناً على المواطنين كبديل للأكياس البلاستيكية.



الاستراتيجية الوطنية وخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

- ▶ أجري تقييم تشخيصي ورسم خرائطي للمناطق الأكثر عرضة للتلوث بالبلاستيك
 - ▶ وُضعت أولويات للمناطق المعرضة للخطر للتلوث بالبلاستيك
 - ▶ وُضعت استراتيجية وخطة عمل، اللذان يجري تنفيذ بعض إجراءاتهما حالياً:
 - ✓ تحليل الأدوات الاقتصادية المحتملة للتخلص التدريجي من إنتاج واستخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المغرب.

تقليل استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية (مدينة أكادير نموذجاً).

- ✓ مساهمة القطاع غير المهيكل في سلسلة القيمة البلاستيكية وخارطة الطريق.



Stratégie Nationale
Littoral sans plastique

PROBLUE

THE WORLD BANK

STRATÉGIE DU MAROC « LITTORAL SANS PLASTIQUE » - LSP

Réduction de la pollution marine par le plastique et promotion des approches de l'économie circulaire

Rapport de formalisation de la Stratégie Nationale « Littoral sans plastique » et de son plan d'opérationnalisation

Version pré-définitive

Juillet 2023

- ✓ تقليل استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية (مدينة أكادير (منطقة تغازوت) نموذجا).

الأهداف الفرعية

تقليل استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية بأكادير

الهدف العام

رفع مستوى الوعي والتدريب وإشراك أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمارسات والبدائل المستدامة

المساهمة في الحد من التلوث البلاستيكي والحفاظ على الوضع البيئي للساحل والمجال البحري

تحويل خليج تغازوت إلى "منطقة خالية من البلاستيك" لتكون نموذجاً قابلاً للتكرار



الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

على الرغم من الاهتمام الكبير بتقليل المنتجات أحادية الاستخدام مايزال هناك مجموعة من التحديات

التحدي الأول

الحاجة إلى دعم من المؤسسات الجهوية والمركزية، والتعاون بين المؤسسات، لتطبيق بدائل مستدامة بنجاح

صعوبة إيجاد بدائل في المنتجات الشاملة الخدمة (All-Inclusive) (إمكانية البدء باستخدام المصاصات والأكواب وموزعات المشروبات غير البلاستيكية)

التحدي الثاني

صعوبة استبدال القارورات البلاستيكية
تُفضل هذه القارورات لعمليتها (خفة وزنها، مقاومتها للصدمات، وسعيرها المناسب).

قامت بعض الفنادق بتركيب نوافير مياه للموظفين، لكن هذه الممارسة لم تنتشر على نطاق واسع بعد.
الوضع مشابه في المطاعم، مع استمرار الاعتماد على القارورات البلاستيكية سعة 0.33 لتر

ملاحظة مشجعة 😊: الفنادق الفاخرة، التي تستفيد من العلامات التجارية (Label)، تشارك بشكل أكبر في تقليل من استعمال PUU، على عكس الفنادق التي تعتمد نموذج الخدمة الشاملة.

التحدي الثالث

يفتقر الموردون إلى معلومات كافية حول مشاكل استخدام (PUUs) وإمكانية تطوير سوق متخصصة للبدائل. كما أن نقص الوعي لدى الموردين يعيق تطوير سوق نشطة لبدائل (ULLs) .

غالباً ما تجهل الشركات المحلية القادرة على تلبية هذا الطلب فرص العمل التي يتتيحها التحول إلى المنتجات المستدامة، بما في ذلك بعض المنتجات التي يمكن أن يصنعها الحرفيون المحليون باستخدام القصب والأقمشة.

من الضروري تنظيم حملات إعلامية وورش عمل ومنتديات لتعريف الموردين بالحاجة المحتملة لبدائل البلاستيك (ULLs) والفوائد الاقتصادية والبيئية المرتبطة بها.

من المهم وضع حواجز أو إعانات حكومية لتشجيع الشركات على الانخراط في هذا التحول.

الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

- نتائج بعض الدراسات على الصعيد العالمي لآثار وعائد الاستثمار المتعلق بوحدات التنقية المركبة في العديد من الفنادق حول العالم:
- التخلص من 1.5 مليون زجاجة بلاستيكية في بعض الحالات (منتجعات سونيفا/جزر المالديف).
- انخفاض في التكاليف اللوجستية، بما في ذلك نفقات نقل واستيراد المياه المعبأة، مع تحقيق عائد استثماري ملحوظ خلال سنتين إلى خمس سنوات، حسب حجم العملية.
- الاقتصاد التشغيلي: انخفضت التكاليف السنوية المتعلقة بالمياه بنسبة تصل إلى 30% (مجموعة سيكس سينس).
- نتائج مماثلة لوحظت في فندق جميرا بيتش في دبي

- ▶ انجاز دراسة حول تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين على قنوات البلاستيك من نوع PET.
- ▶ انجاز دراسة حول تطبيق المبدأ على كل مواد التلقييف.
- ▶ دراسة تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادراج مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين (في طور التعديل).

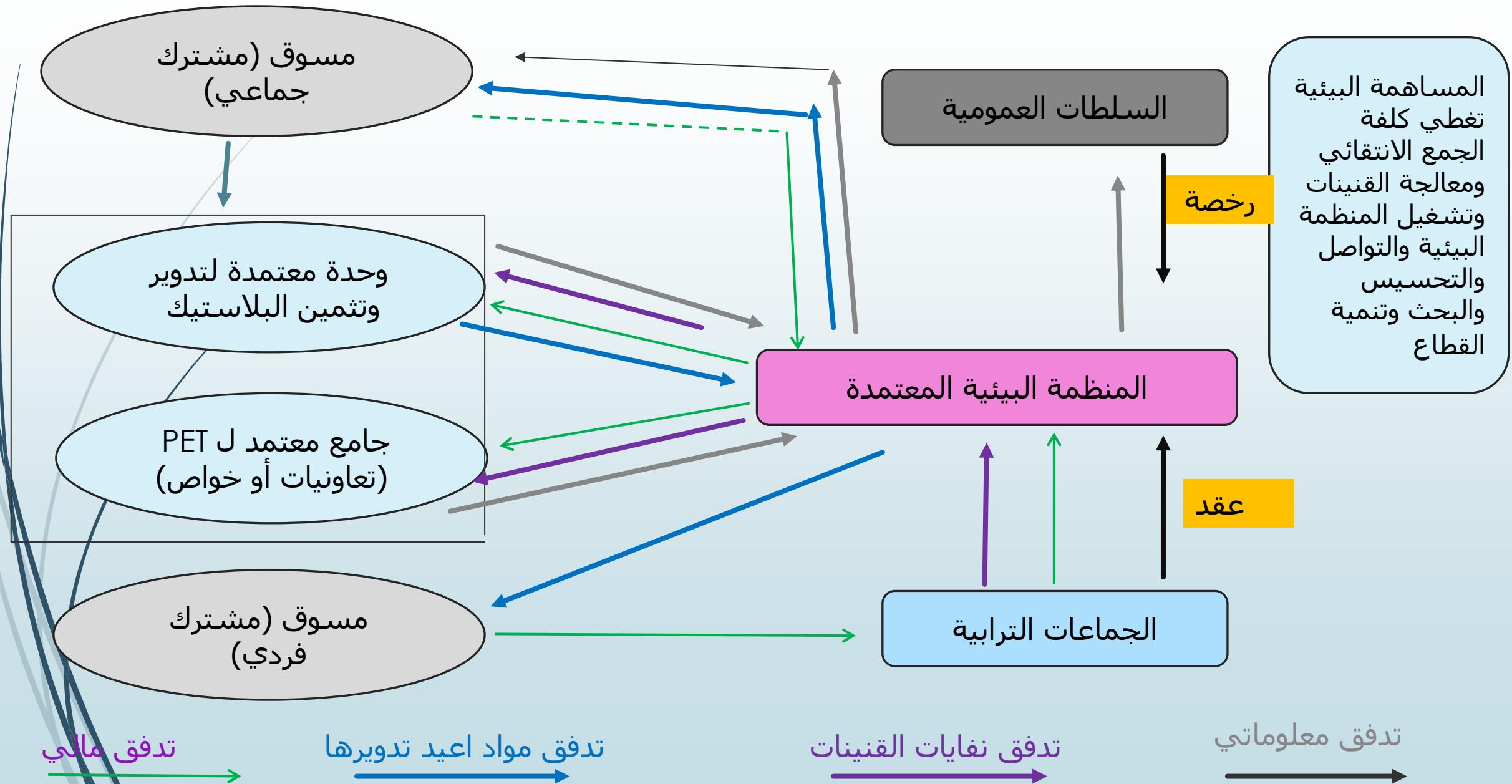
نتائج الدراسة حول تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على قنوات البلاستيك من نوع PET

- ▶ تبلغ كمية القنوات البلاستيكية من نوع PET المطروحة في السوق 45 إلى 50 ألف طن
- ▶ تبلغ كمية القنوات البلاستيكية المسترجعة من النفايات 20 ألف طن أي 40 % فقط (66 % منها تجمع في المدن والباقي يفرز في المطارح عبر القطاع الغير مهيكل)
- ▶ يتم استيراد أكثر من 60000 طن في السنة من حبيبات البلاستيك من نوع PET بشمن يناهز 1300 أورو للطن
- ▶ يعاد استعمال البلاستيك المسترجع من طرف وحدات تدوير البلاستيك المحلية والمهيكلة.
- ▶ يتم بيع البلاستيك المسترجع من النفايات ب 0,2 أورو للكغ من طرف الفارزين في حين يتم بيعه بعد تقطيعه وغسله من طرف بعض الوحدات ب 0,4 إلى 0,5 أورو لشركات تثمين البلاستيك، و 0,6 إلى 0,7 أورو للكغ اذا تم تحويله الى حبيبات.
- ▶ اطار قانوني موجود يستوجب اتمامه.

نتائج التحقيق في التشكيل المسبق لتطبيق EPR B-PET

نتائج التحقيق (نسبة الإجابات %)	EPR -PET Bottles
المنتجون والمسوقون والقائمون بإعادة التدوير وفدراليات وجمعيات الفارزين والسلطات المحلية، الشركات المفوضة لإدارة النفايات	المتدخلون
جميع المسوقين (بعض النظر عن الكميات المطروحة في السوق)	تطبق على :
(87,5%) جماعية عن طريق منظمة بيئية (eco-organisation)	نوع REP المطبقة
(37,5%) شراكة عام-خاص (PPP 62,5%)	نوع التنظيم
نسبة الفرز حسب الوزن (50%) نسبة التدوير حسب الوزن (25%) الاثنين معا (25%)	الأهداف المتواخة على حساب:
الوقاية وإعادة التدوير وإدخال جزء صغير من مادة PET المعاد تدويرها في عمليات التصنيع: نعم (%75)	تعديل المساهمة البيئية على أساس:
100 % على حساب المسؤولية الموسعة على المنتجين	تحمل المصاري

رسم تخطيطي لنظام EPR لقنيبات PET



توصيات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك



- ▶ تسريع وتنمية تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادماج:
 - ضرورة فرز النفايات في المنبع
 - تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين
 - التحول إلى الاقتصاد الأخضر
- ▶ اتمام انجاز التصاميم الجهوية للساحل:
 - ادراج التدابير الخاصة باستعمال المواد البلاستيكية بالوحدات السياحية
 - ادراج التدابير والإجراءات الخاصة بتدبير النفايات
- ▶ تشجيع أصحاب المنشآت السياحية على تقليل استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام

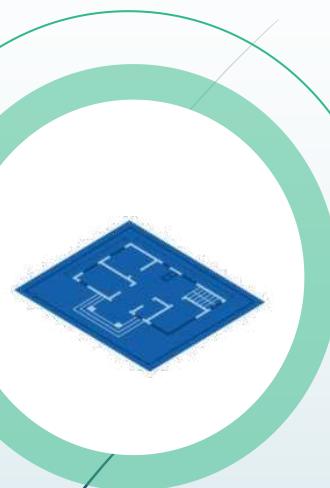
شكرا لانتباحكم

Merci pour votre attention
thank you for your attention

www.environnement.gov.ma

elabed@environnement.gov.ma





•مواصلة العمل بالتوافق مع المتطلبات الأساسية
وضع في الاعتبار المتطلبات الأساسية للتشغيل الأفضل REP الخاص بكل واحد والخاصة بالمشاريع التي يجب الاستمرار في تنفيذها موازاة مع ذلك



•تحديد المصطلحات التنظيمية

بالإضافة إلى ذلك بمجرد تحديد "الإطار"، يقوم بتعريف طرق تنظيم REP على أساس يومي، على أساس الأولويات ومن السياق الخاص بكل واحد

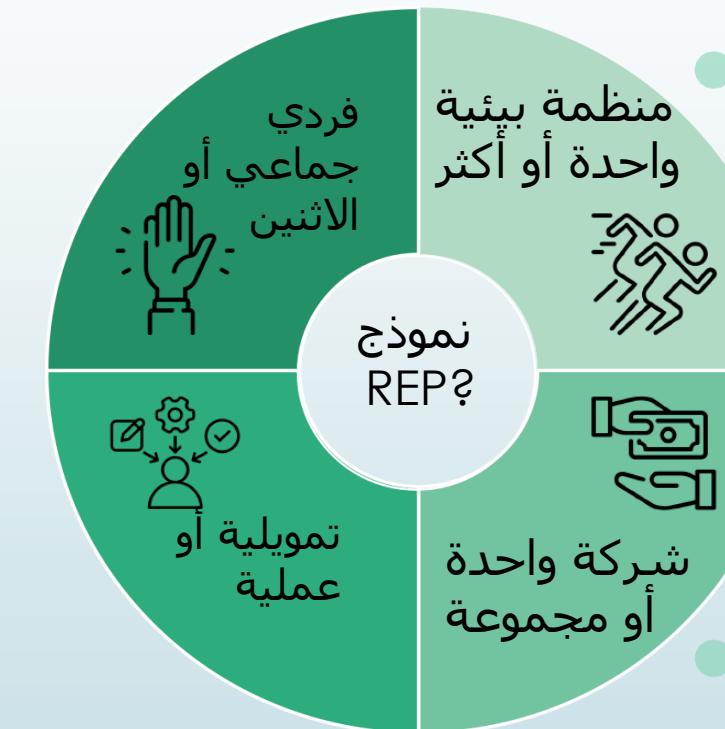


•اختيار العناصر الهيكيلية لل REP

تحديد متغيرات الهيكلة القليلة التي ستحدد "العمود الفقري" لـ REP الخاص بكل واحد

ثلاث مراحل مهمة

1- عناصر الهيكلة



2، الشروط والأحكام

1-نموذج التمويل/ نطاق ومسار الخضوع

من يمول ماذا؟ متى؟ ووفق أي أسلوب تصريحي؟

2- نطاق تطبيق

أي مواد التعبئة والتغليف المعنية بـ EPR-

3-الهيكلة التشغيلية العمليات:

الجمع الانتقائي، والفرز، والاسترداد، وتوزيع المسؤوليات

4- الحكامة والتتبع

أية هيئات حاكمة؟ أساليب اتخاذ القرار وعمليات التدقيق والضوابط؟

5- الأهداف والأداء الأهداف البيئية

أهداف التصميم البيئي، معدل التجميع، الفرز،

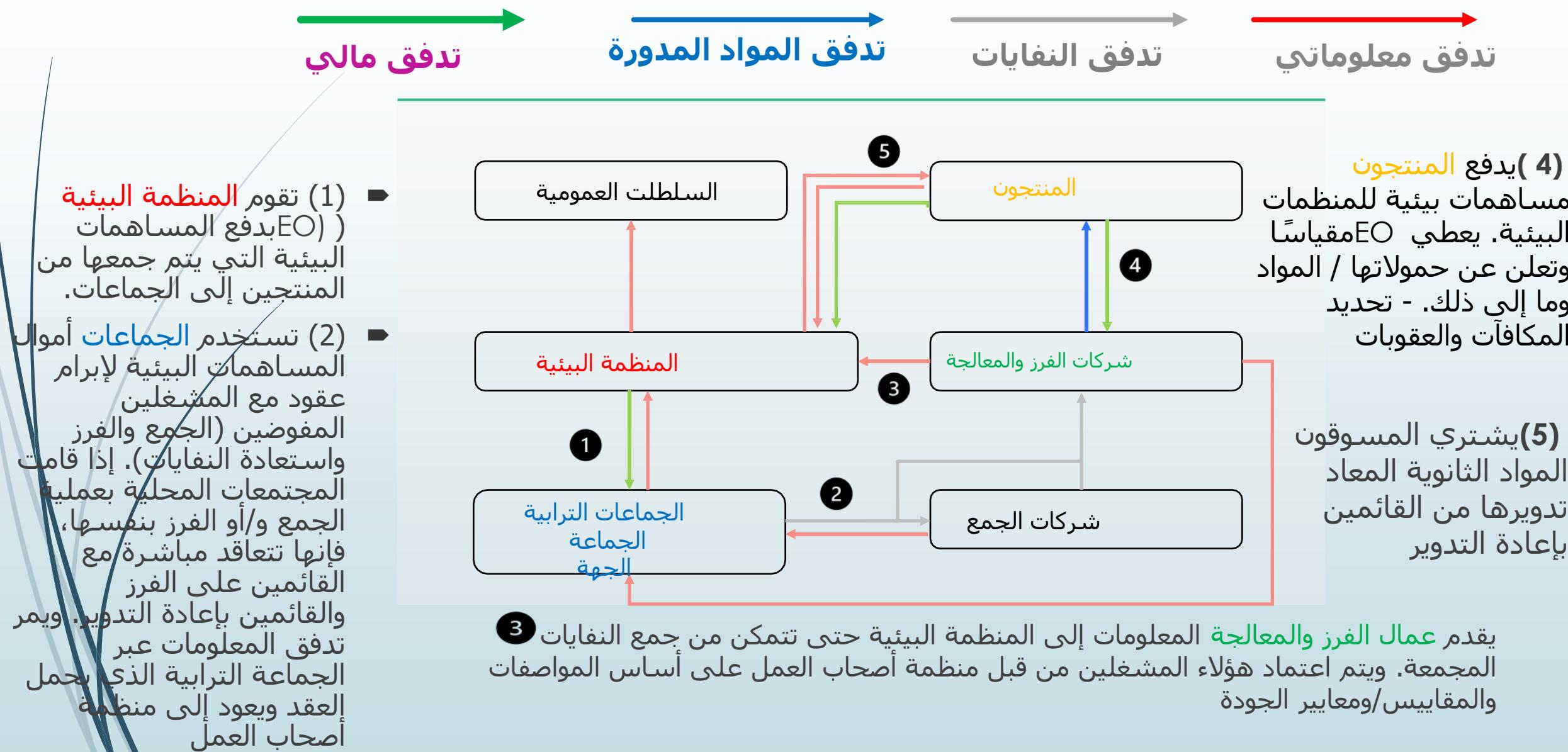
6- مهام إضافية لـ REP

البحث والتطوير في التصميم البيئي، التحسيس والتواصل

3- المتطلبات الأساسية

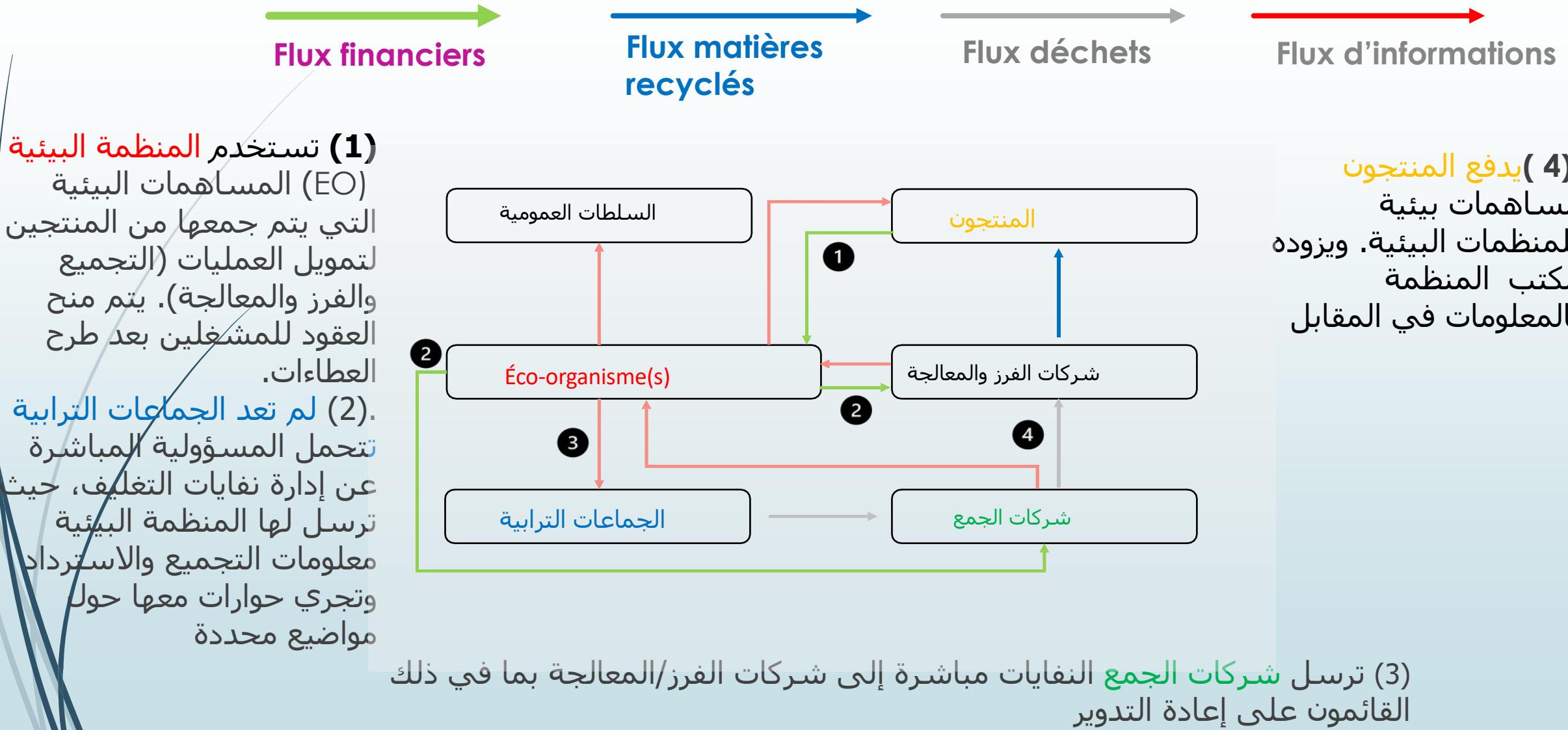
- إطار لإدماج الاقتصاد غير الرسمي
- إطار تنظيمي مناسب وتطبيقي وتشغيلي
- الاستثمار والتفكير في فرض ضرائب إضافية
- البنية التحتية المطلوب تطويرها (مراكز الفرز وغيرها)
- التزام الجماعات المحلية والشركاء بمنطاق محدد من المسؤولية

رسم بياني مبسط لنموذج الممثل المالي



- يجب على الجماعات الترابية أن تكون قادرة على:
 - تدبير النفايات بشكل مباشر أو عن طريق التفويض (الجمع، انظر الفرز والمعالجة)،
 - وإبرام عقود مع المشغلين المعنيين،
 - ومراقبة مقدمي الخدمات المفوضين وتنظيم الإبلاغ عن البيانات (المواد والتدفقات المالية). (وهذا يعني أن الجماعات المجهزة ولديها الخبرة/الموارد البشرية المناسبة).
- ضخ الموارد المالية الآتية من المنظمات الخارجية المخصصة والمحمية لإدارة التعيئة والتغليف في ميزانية الجماعات الترابية مع تمييزها عن نفقات النظافة وتدبير النفايات المنزلية الأخرى والتي ينبغي من الناحية المثالية أن تكون موضوع ميزانية إضافية مخصصة للنفايات.
- معرفة الجماعات الترابية بالتكليف المرتبطة بإدارة النفايات وطرق الإثبات (التي سيتم تقديمها إلى المنظمة البيئية، مثل الشهادات، وما إلى ذلك) ومن المرجح أن تتحمل الجماعات الترابية مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف القطاع التي تقع على عاتقه

رسم بياني مبسط لنموذج الممثل العملي



- ▶ لم تعد الجماعات الترابية مسؤولة عن إدارة نفايات التغليف. ومع ذلك، سيتم إجراءات الجمع دائمًا على أراضيهم. وباعتبارهم أصحاب مصلحة مهمين، سيتم إدراجهم في منتديات الحوار.
- ▶ تكون المنظمة البيئية أكثر اتساقًا وهيكلة إلى الحد الذي يجب أن تكون فيه قادرة على ضمان الإدارة التشغيلية أو أن يكون لديها موارد كافية لإدارة التعاقدات ومراقبتها بشكل مباشر.
- ▶ قد يكون من المفضل وجود منظمة إقليمية. وأن تكون قادرة على تطوير نهج الشراكة وقيادة الحوار مع الجماعات الترابية حول موضوعات تشغيلية معينة (على سبيل المثال، تحديد مواقع وضع صناديق الجمع المخصصة للتغليف، وما إلى ذلك)

توصيات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك



- ▶ تسريع وتنمية تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادماج:
 - ضرورة فرز النفايات في المنبع
 - تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين
 - التحول إلى الاقتصاد الأخضر
- ▶ اتمام انجاز التصاميم الجهوية للساحل:
 - ادراج التدابير الخاصة باستعمال المواد البلاستيكية بالوحدات السياحية
 - ادراج التدابير والإجراءات الخاصة بتدبير النفايات
- ▶ تشجيع أصحاب المنشآت السياحية على تقليل استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام

شكرا لانتباحكم

Merci pour votre attention
thank you for your attention

www.environnement.gov.ma

elabed@environnement.gov.ma

